

سوريا

أنقرة وموسكو تصوّبان على شرق الفرات

ترقب حذر في إدلب

يسود الترقّب مصير تنفيذ «اتّفاق سوتشي» في محيط إدلب مع اقتراب مهلة إعلان المنطقة «منزوعة السلاح»، فيما ركّز حديثاً موسكو وأثره الرسيات على مناطق شرق الفرات الخاضعة لنفوذ واشنطن و«حلفائها الأكراد»

قبل يومين فقط على انتهاء المهلة الخاصة بإنشاء المنطقة «منزوعة السلاح» في إدلب، لم يطرأ جديد على سحب الفصائل «الإرهابية» خارج حدود تلك المنطقة المفترضة، ولا تزال بعض جيهاث ريف اللاذقية وإدلب وحماة تشهد انتشاراً واسعاً لعناصر «هيئة تحرير الشام» و«حراس الدين» و«الحزب الإسلامي التركستاني» وغيرهم. وعلى العكس تشير المعلومات المخوافة إلى أن خطوط التماس في ريف اللاذقية تشهد تدعيماً للخطوط الدفاعية والخطائق على جانب تلك الفصائل، في ما يبدو استعداداً لاحتمال نشوب معارك قريبة.

حققت موسكو الجانب الأميركي مسؤولية الظروف الصعبة في مخيم الركبان

ومن غير المتوقع أن يشهد اليومان المقبلان أي انسحابات جذية لعناصر الفصائل «الإرهابية»، وإن كان الجانب التركي قد بدأ سحب السلاح الثقيل قبل يومين فقط على انتهاء المهلة المحددة لذلك. وتتقاطع تصريحات من أنقرة وبعض الأوساط المعارضة، في التلميح إلى أن تنفيذ سحب السلاح الثقيل كان متصفاً البند الأول من «اتفاق

سوتشي» القاضي بإخلاء المنطقة «منزوعة السلاح» من الفصائل «الإرهابية». وإن كانت هذه القراءة تتوافق مع رؤية تركيا الرسمية، فإن الأخيرة قد تعلن في الموعد المحدد لإنشاء المنطقة «منزوعة السلاح». إتمام التزاماتها في الاتفاق. وفي هذا السياق، قال رئيس «هيئة التفاوض» المعارضة، نصر الحريري، عبر «تويتر»، إن «سحب السلاح الثقيل يمثل انتهاء تطبيق البند الثاني في الاتفاق الروسي التركي حول إدلب، والذي تمّ بتعاون وثيق بين فصائل الجيش



أمام مدخل «سوق الهال» في مدينة عفرين قبل أيام (أ.ب.ف)

الحر والجانب التركي... ويجب استمراره من أجل ضمان تطبيق الاتفاق بما يمنع أي عمل عسكري في المنطقة». هذا التخوف من اندلاع عمل عسكري قريباً، ورد على لسان العديد من المنظمات الدولية أيضاً. إذ أوضح المدير التنفيذي لـ«برنامج الغذاء العالمي» دافيد بيسلي، أنه يجري الإعداد للتعامل مع موجة جديدة من النزاحين الذي قد يتجهون إلى تركيا في حال نشبت معارك في إدلب، مشيراً إلى البدء بنشر فرق «التوزيع حصص غذائية على المدنيين القصر والمتوسط، على

طول الحدود التركية». وقال بيسلي إن «برنامج الغذاء العالمي» يعمل مع المسؤولين الروس والسوريين، ومع الولايات المتحدة وأطراف أخرى «للقيام بكل ما يمكن للحد من التبعات، في حال تصاعدت الحرب هناك». وجاء ذلك في وقت وصلت رسائل نصية موقعة باسم «الجيش السوري» إلى عدد كبير من المدنيين في إدلب، تقول إحداها: «يا أبناء إدلب ومحيطها... ابتعدوا عن المسلحين فمصيرهم محتوم وقريب». وعلى رغم أن تنفيذ الاتفاق حول إدلب



ما زال في مراحل الأولى، فإن جزءاً كبيراً من الخطاب التركي الرسمي بات يركّز بعيداً عنه، صوب منبج ومناطق شرق نهر الفرات. إذ جدد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أمس، تهديده بتنفيذ عمليات عسكرية جديدة في مناطق سيطرة «قوات سوريا الديمقراطية» شرق الفرات، وقال خلال مشاركته في مراسم تخرج دفعة من العسكريين: «قريباً إن شاء الله سنقتضي على أوكار الإرهاب شرق الفرات». ولفت الرئيس التركي إلى أن الوعد بإخراج «وحدات حماية الشعب» الكردية من

تحليل إخباري

نتيها هو يستعرض قوة أميركا... ضد روسيا

يبدو أنها في متناول اليد، بحسب المشرات الواردة من تل أبيب. لكن لا يبدو أنه في متناول اليد، بحسب إسرائيل التي متى يمكن. أو يفرض على إسرائيل الامتناع عن شن هجمات؟ يكتنف هذا السؤال عوامل ومؤثرات متعددة، يتعدّد معها ترجيح الإجابات، إلا أن الواضح من المشهد الكلي أنّ توجهه تل أبيب لا يتعلق فقط بحفظ ضربة جوية أو صاروخية في الساحة السورية قد تكون متوافرة لها من ناحية ميدانية. وإن كان تعقيدات ما بعدها يحول دونها. الأكثر وضوحاً أنّ تل أبيب معنية بتوافق مع الجانب الروسي

مستوى التصريحات وتوترتها والمواقف الكلامية الأميركية حول الوقوف إلى جانب إسرائيل وحقها في الدفاع عن نفسها ضد الوجود الإيراني في سوريا. مايك بومبيو، في كلمة ألقاها أمام المعهد اليهودي للأمن القومي الأميركي الأربعاء، الماضي، دعم الولايات المتحدة للهجمات الإسرائيلية في سوريا: «لدى إسرائيل، مثل كل الدول، الحق بالدفاع عن سيادتها. هذا يعني أننا سنتابع دعم حقها باستهداف الميليشيات المدعومة من إيران في سوريا. ما دام التهديد باقٍ هناك». في الجانب الآخر، يأتى العامل الأميركي والتوجه الإسرائيلي لاستخدامه، بوصفه ورقة ضغط إضافية في يد تل أبيب قد يراهن على فاعليتها. الوجهة هي المفاوضات الجارية بين الجانبين، مع الأمل بتلين الموقف الروسي وتمكين إسرائيل من استئناف هجماتها ضمن ضيقة تأمل أن تكون الأقرب إلى الصيغة الماضية الجمدة. وهو ما يفترض زيادة

منبج لم ينفذ أيضاً، وإلى أن مقاتلي «الوحدات» ما زالوا داخل المدينة ويعملون على تحسين محيطها، مضيفاً القول: «سنفعل اللازم». إنهم يحفرون خنادق في منبج، ما معنى ذلك؟ معناها: أعددتنا القبور، تعالوا وافنونا». التصويب التركي على شرق الفرات يتقاطع في شكل لافت مع حديث الجانب الإيراني خلال اجتماع طهران الثلاثي الأخير ضمن صيغة «استانا»، كما مع الخطاب الروسي الحالي. إذ خرج وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أمس، ليعلم أن هناك «أشياء غير مقبولة» تجري شرق الفرات، موضحاً أن الولايات المتحدة عبر «حلفاء سوريين وبخاصة الأكراد» تعمل على «إنشاء منطقة شبه حكومية (مستقلة)» هناك. وهناك إلى التحذير من أن الولايات المتحدة تريد إنشاء منطقة لتكون نموذجاً لدولة جديدة أو أنها «ستكون لعبة أخطر مع كردستان العراق، أي ما يسمى بفكرة كردستان الكبرى» وفق ما نقلت عنه وكالة «نوفوستي». وقال لافروف إن «الولايات المتحدة وفرنسا، وبقية البلدان الغربية، يرفضون العمل على تامين الظروف المناسبة لعودة اللاجئين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية في دمشق، حتى بدء عملية سياسية، على عكس ما يفعلون شرق الفرات». وفي موازاة حديث الوزير لافروف، حلّ «مركز المصالحة» الروسي في قاعدة

محميم الجوية، الجانب الأميركي مسؤولية الظروف الصعبة التي يعيشها نحو 70 ألفاً من النازحين في مخيم الركبان على الحدود الأردنية، عبر منع قواته في التحف، العبور من جانب سيطرة القوات السورية، في منطقة ال55 كيلومتراً. (الأخبار)

نبدأ من الأزمة الاقتصادية العاصفة بمخلفات. كيف توضعون التدهور التسارع في هذا الجانب؟ ومن يتحمل المسؤولية عنه؟ لناخذ المعطيات العامة. نحن في العاصمة صنعاء نعتمد على آخر موازنة أقرت في مجلس النواب عام 2014. ولأن المناقذ البرية والجوية جميعها واقعة تحت السيطرة الكلية لدول العدوان، تضاف إليها الموائى البحرية التي يسيطرون على 90% منها، لم يعد لدينا في المحصلة النهائية سوى ميناء الحديدة، الذي هو الآخر مُهدّد بالإغاقات المتكررة، بعدما ضُربت بنخته التحتية. في وقت أغلق فيه مطار صنعاء الدولي منذ عامين تقريباً. هذا هو الوضع القائم تماماً. وحينما أعددتنا في حكومة الإنقاذ الوطني الموازنة (مطلع 2017)، وعرضناها على مجلس النواب، لم نثبّت فيها سوى ما يشكل 7% من الموازنة المقرّة في عام 2014.

لكن حكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، تحمّلكم المسؤولية عن التدهور الاقتصادي؟ ليس هروباً أو تهرباً من المسؤولية الوطنية، لكنه الواقع. قرار نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن شكّل ضدمة للمواطنين الذين حُرّموا ورواتبهم الشهرية. زد على ذلك أن حكومة العملاء في المنفى عملت على بيع النفط والغاز. وتصديرهما من دون أن تُوزد قيمتهما إلى البنك المركزي. لا في عدن ولا في صنعاء، واستحوذت على كل الهبات والغروض والمساعات لديها في حسابات خاصة بعيدة عن رقابة البنك، وطبعت تريليون و400 مليار ريال يعني دون قرار قانوني من مجلس النواب، ولم ترع الضوابط المالية والاقتصادية في عمل كهذا. وبالتالي، نتج من تلك القرارات غير المسؤولة انهيار الريال اليمني. وهذا الوضع الكارثي والمدرّ.

ارتباطاً بموضوع طباعة العملة، هل تواصلتم مع الجانب الروسي في هذا الإطار؟ وهل لستم لديه استعداداً للتجاوب مع مطالبكم؟ نعم. وجّهنا رسائل مباشرة عبر وزارة الخارجية، وأرسلنا رسائل مباشرة إلى رئيس مجلس الوزراء في الاتحاد الروسي السيد دميتري ميدفيديف، وأبرزنا المخاطر القانونية والاقتصادية لتسليم حكومة العملاء المبالغ المطبوعة. لكن الآن، لم تعد طباعة عملتنا محصورة في المطابع الروسية، بل تعدتها إلى دول وشركات لا نعرفها. حتى إن قياسات الريال اليمني أصبحت لالاف غير التي كان مُصفاً بها من قِبَل البنك المركزي، وهذا هو جزء من أهداف العدوان، أن يفقد الريال اليمني قيمته واحترامه.

بطلبتم مراراً بتحجيد الاقتصاد اليمني من الصراع، واقترحتم تسليم الإيرادات جميعها لجهة محايدة، أين أصبحت هذه المبادرة؟ بلانا لم يتكّن المبعوث الأممي إلى الآن من تحقيق تقدم في هذا الجانب؟ السيد مارتن غريفت، مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، يحاول أن يقوم بهذه المهمة، مع أن دوره سياسي بحت وليس إنسانياً. والجانب الاقتصادي، كما يقول هو في لقاءاته بنا، يقع في الشق الإنساني من

مقابلة

لا يره رئيس حكومة الإنقاذ في صنعاء، عبد العزيز بن حبتور المُتحدّر من محافظة شبوة (جنوب)، في ما تشهده المحافظات الجنوبية والشرقية من اليمن. إلا مظهره مت هظاير مقاومة الاحتلال الذي باتت الغالبية الشعبية هناك تدرك أهدافه، أهداف يؤكد بن حبتور، في حوار مع «الأخبار»، ات من بينها إضقاد الريال اليمني قيمته واحترامه. وهذا ما بدأ يتحققه فعلاً. منسبياً بواضع اقتصادية كارثية، لا يتردّد محافظ عدن الأسقف في تحمّل تحالف المدوات المسؤولة المباشرة وغير المباشرة عنها باعتبارها مسيطراً على معظم موارد البلاد

رئيس حكومة الإنقاذ اليمنية

عبد العزيز بن حبتور

- طباعة العملة لم تعد محصورة في روسيا
- الغالبية الشعبية في الجنوب ترفض الاحتلال
- أي استحداثات على الأرض اليمنية باطلة

حاوره رشيد الحداد



تسعى لثابت جزء من الرواتب والجزء الآخر يذهب للجنات

معضلة اليمن، لكنه، والحق يقال، يجتهد كثيراً في التوفيق بيننا وبين دول العدوان ومُعتليهم في حكومة العملاء، ولا يزال في مهجته الوؤيبة. نحن أكدنا له مجدداً ضرورة تحجيد الجانب الاقتصادي من خلافنا باعتباره يتصل بحياة المدنيين، ونبقى وإياهم في صراعنا السياسي والعسكري.

أنتم حكومة إنقاذ، هل وضعت خطة لمواجهة تصاعد «الحرب الاقتصادية» وما الذي يمكنكم أن تجودوا به في ملف الرواتب؟ اتخذت حكومتنا العديد من السياسات والقرارات في هذا الشأن، ونسعى لتأمين جزء من الرواتب، والجزء الأخر يذهب للجنات لمواجهة العدوان، وللتذكير، لدينا الآن أزيد من 45 جبهة عسكرية مفتوحة على طول الجغرافيا ومزارعها اليمنية وجبهات ما وراء الحدود، كلها تحتاج إلى الدعم والإسناد اللوجستي.

تحاول وسائل الإعلام الموالية له التحالف، تحريض اليمنيين على «النصر الله» بوصف الأخيرة مسؤولة عن انهيار الاقتصادي، وهذا ما حذر السيد عبد الملك الحوثي من التجاوب معه. هل تخشون حدوث اضطرابات في المناطق الخاضعة لسيطرتكم؟ ندرك أن دول العدوان ستوظف كل ما لديها من إمكانات ضدها، لأن الحرب بيننا وبينها مفتوحة. لكننا، بعد انقضاء ما يقارب أربعة أعوام من العدوان، لم نجد لدينا ما نخشاه،

حذرتا حزمة من الضمانات للمشاركة في أي مشاورات مقبلة

المواطن اليمني أصبح محصناً من كل المندسين يعملون لمصلحة دول العدوان، ويغزرون بالسبطاء، فهؤلاء عليهم أن يفيقوا ويستوعبوا أن المعاناة هي من صنع دول العدوان، عليهم أن يراجعوا أنفسهم قبل أن يعرضوها لطاقل القانون اليمني، الذي بطبيعة الحال لن يتساهل مع من يتماهى مع تحريض دول العدوان.

يعتزم المبعوث الأممي استئناف مشاورات السلام الشهر المقبل، هل سيجري هذه المرة توفير الضمانات التي طالبت بها؟ وما الذي يمكن أن تسفر عنه جولة تفاوضية جديدة في ظل استمرار التصعيد العسكري؟ نحن حذرتا حزمة من الضمانات بهدف إنجاح أي حوار، والسيد غريفت وافق عليها ونقلها إلى الطرف المعندي، نتمنى أن تصدقوا هذه المرة، ويعملوا على تهيمّة أنفسهم لحوار جاد بغضبي إلى حل المعضلة السياسية في اليمن. أما التصعيد مع من قبّل دولتي العدوان ومرزقتهم المستجارين، فنحن على جاهزية عالية لصدّه وهزيمته.

في ظلّ عودة التوتر بين حلفاء الإمارات في الجنوب وحكومة هادي، كيف ترون مستقبل الصراع في المحافظات الجنوبية؟ وهل تعتقدون أن ثمة تبدلاً حقيقياً في مزاج الشارع الجنوبي يمكن أن يقلب الطاولة على «التحالف»؟ حذرنا كل الأطراف اليمنية المتحالفة مع دولتي العدوان من أن هدف العدوان هو احتلال جنوب اليمن، لكن العديد منهم لم يصدق. أما الآن، فالغالبية من مواطنينا في المحافظات الجنوبية الطالبة على «التحالف»؟

حذرتا كل الأطراف اليمنية المتحالفة مع دولتي العدوان من أن هدف العدوان هو احتلال جنوب اليمن، لكن العديد منهم لم يصدق. أما الآن، فالغالبية من مواطنينا في المحافظات الجنوبية الطالبة على «التحالف»؟ حذرتا كل الأطراف اليمنية المتحالفة مع دولتي العدوان من أن هدف العدوان هو احتلال جنوب اليمن، لكن العديد منهم لم يصدق. أما الآن، فالغالبية من مواطنينا في المحافظات الجنوبية الطالبة على «التحالف»؟

حذرتا كل الأطراف اليمنية المتحالفة مع دولتي العدوان من أن هدف العدوان هو احتلال جنوب اليمن، لكن العديد منهم لم يصدق. أما الآن، فالغالبية من مواطنينا في المحافظات الجنوبية الطالبة على «التحالف»؟ حذرتا كل الأطراف اليمنية المتحالفة مع دولتي العدوان من أن هدف العدوان هو احتلال جنوب اليمن، لكن العديد منهم لم يصدق. أما الآن، فالغالبية من مواطنينا في المحافظات الجنوبية الطالبة على «التحالف»؟